Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 135-162
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.9

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Exchange rate changes and their impact on economic exposure in Iraq for the period (2004-2022)

Ali Abbas Ali*[A], Huda Raad Hashem [B], Abdul Razzaq Hamad Hussein [C]

[A] College of Administration and Economics/University of Sulaimani
[B] Salahuddin Education Directorate/Ministry of Education
[C] College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Exchange rate, economic exposure, ratio of exports to GDP, ratio of Non-Oil exports to GDP, ratio of imports to GDP, time series, COVID 19.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	15 Oct. 2024
Accepted	17 Nov. 2024
Available online	31 Mar. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ali Abbas Ali
College of Administration and Economics/University of Sulaimani

Abstract: The research aimed to identify the economic impact of changes in the exchange rate of the Iraqi dinar on economic exposure, using time series data for the Iraqi economy during the period (2004 - 2022). The research used the descriptive analytical method, in addition to the standard approach by building a number of standard models such as (Cointegrating: FMOLS, DOLS, and CCR). The research reached a number of results, including that the exchange rate has a positive (direct) effect on both (economic exposure and the ratio of exports to GDP), and the research also concluded that the exchange rate has a negative (inverse) effect on both (The ratio of imports to GDP and the ratio of non-oil exports to GDP). Based on the results of the research, the research suggested the necessity of continuing the flotation policy because of its impact on stimulating non-oil exports and reducing unnecessary imports, and working to diversify and expand the local production base to meet internal and external demand and needs in accordance with quality conditions.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 135-162
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.9

تغيرات سعر الصرف وأثرها على الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)

علي عباس علي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة السليمانية

هدى رعد هاشم
مديرية تربية صلاح الدين
وزارة التربية

عبد الرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على الأثر الاقتصادي للتغيرات سعر الصرف للدينار العراقي على الانكشاف الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022)، وقد استخدم البحث أسلوب الوصفي التحليلي، فضلا عن المنهج القياسي من خلال بناء عدداً من النماذج القياسية كنماذج (Cointegrating: FMOLS, DOLS, CCR). وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج منها، ان سعر الصرف له أثر إيجابي (طردي) على كل من (الانكشاف الاقتصادي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وان سعر الصرف له أثر سلبي (عكسي) على كل من (نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي). واستناداً إلى نتائج البحث فقد اقترح البحث ضرورة الاستمرار في سياسة التعويم لما له من دور في تحفيز الصادرات غير النفطية والحد من الاستيرادات غير الضرورية، والعمل على التنويع والتوسع في قاعدة الإنتاج المحلي بما يلبي الطلب والاحتياج الداخلي والخارجي وفق شروط الجودة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الانكشاف الاقتصادي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، السلاسل الزمنية، جائحة كورونا (COVID 19).

المقدمة

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة للدول المتقدمة والنامية، إذ تربط أنشطة التجارة الخارجية الاقتصادات الدولية ببعضها البعض، وتفتح أسواقاً جديدة، وتوسع فرص التسويق وترفع من أمكانات زيادة الإنتاج وتطوير اقتصادات الدول، نتيجة التخصص وتقسيم العمل الدولي وعملية التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمو في ظل منظمة التجارة العالمية، إلا أن هذا التبادل التجاري ليس بشكل مطلق وإنما بشكل متفاوت بين الدول وبما يخدم الاقتصاد المحلي، لذلك ظهر مفهوم الانكشاف الاقتصادي للتعبير عن طبيعة ومدى العلاقة والارتباط لبلد ما مع العالم الخارجي، بحيث يعد الانكشاف الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومتانته، إذ يساهم في توجيه سياسات الدول الاقتصادية، بعدّه أداة اقتصادية تحليلية للاقتصاد القومي من حيث هيكله الإنتاجي والتصدير.

وتناولت العديد من الدراسات والأبحاث موضوع سعر الصرف والتغيرات الحاصلة فيه لما له من آثار كبيرة على العديد من المتغيرات الاقتصادية، بحيث يعد سعر الصرف إحدى المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن قوة الاقتصاد لأية دولة سواء أكانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، إذ إنها توثر على معظم المؤشرات الاقتصادية، وتعد السياسات المتعبة في تحديد سعر الصرف من أهم الأدوات التي تهدف إلى الربط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي، إذ يلاحظ أن لسعر الصرف

دوراً مزدوجاً في الاقتصاد فمن خلاله يمكن تعزيز القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية الأمر الذي ينعكس على ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) بشكل إيجابي، فضلا عن الأثر الذي يحققه في تحقيق الاستقرار الداخلي، إذ إن استقراره يمثل قيداً فاعلاً على تلك المتغيرات، وبفعل ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على الصادرات والايرادات النفطية في الحصول على العملة الأجنبية التي تسهم عبر نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي وتأسيسا على ذلك فأن تغيرات سعر صرف الدينار لها تأثيرات مختلفة على مجمل متغيرات الاقتصاد المحلي، لاسيما الصادرات والاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الانكشاف الاقتصادي فضلا عن بيان مدى فعالية نظام الصرف المتبع من قبل البنك المركزي العراقي ومدى ملاءمته للاقتصاد العراقي.

وإن نظام سعر الصرف المتبع في العراق بشكله التقليدي من خلال ربطه بالدولار الأمريكي كون الأخير يمثل عملة تحصيل العائدات الرئيسة في العراق، اتسم بالاستقرار النسبي خلال العقدين الأخيرين من القرن الحالي، إلا أن أسئلة كثيرة تثار حول دور نظام الصرف المتبع في تحفيز الإنتاج المحلي وتنويع هيكلي للصادرات وتقليل الاستيرادات الاستهلاكية وتقليل التبعية الاقتصادية ومن ثم تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على الأسواق الخارجية للحصول على حجاتهِ من السلع والخدمات.

المبحث الأول: منهجية البحث

مشكلة البحث: يركز البحث على دراسة مشكلة مهمة في الاقتصاد العراقي وهي عدم الوضوح والضبابية التي تكتنف الأثر الذي تتركه تقلبات سعر الصرف للدينار العراقي في الانكشاف الاقتصادي بمختلف مؤشراته والنتائج المترتبة على ذلك.

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث من خلال:

1. يستمد هذا البحث أهميته من كونه يسعى إلى دراسة أثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي خلال مدة البحث وانعكاس هذه التغيرات على الانكشاف الاقتصادي بشكل العام وعلى نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل الخاص.
2. كما يستمد هذا البحث أهميته بأنه سعر الصرف يعد أداة من أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها مختلف الدول العالم ومنها العراق للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية بصورة عامة وعلى الانكشاف الاقتصادي بصورة خاصة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل وقياس اثر تغيرات سعر الصرف على الانكشاف الاقتصادي (نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي) في العراق.

فرضية البحث: يستند البحث إلى الفرضية الآتية:

1. إن تغيرات سعر الصرف لها أثر ايجابي على الانكشاف الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث.
2. إن تغيرات سعر الصرف له أثر إيجابي على نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث.
3. إن تغيرات سعر الصرف له أثر سلبي على نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث.
4. إن تغيرات سعر الصرف له أثر سلبي على نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة (2004-2022).

الحدود المكانية: تتمثل بـ (الاقتصاد العراقي).

أسلوب البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث واثبات فرضياته، تم الاعتماد على الأسلوبي (التحليلي والقياسي) وباستخدام الطريقة والنموذج: (Cointegrating: FMOLS, DOLS, CCR) استناداً إلى البيانات السلاسل الزمنية الثانوية للمدة (2004-2022).

الدراسات السابقة: يحاول البحث عرض ومناقشة اهم تلك البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع البحث، على النحو الآتي:

1. الدراسات العراقية:

1-1. أثر تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط الخام على الإنكشاف الاقتصادي في العراق

(سليمان وحمد والعبدلي، 2023): استهدفت الدراسة إلى التعرف على آثار كل من أسعار النفط وأسعار الصرف للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي على درجة الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري العراقي خلال المدة (2004-2016)، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي باعتماد على النموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). واستنتجت الدراسة أن لأسعار النفط الخام تأثير موجب طردي على كل من الميزان التجاري ودرجة الانكشاف الاقتصادي في حين كانت تأثير سعر الصرف عكسيا عليهما وهذا في حالتين تتفق مع المنطق الاقتصادي. ضرورة العمل تحسين على درجة الانكشاف الاقتصادي وتخفيضها إلى معدلات مقبولة عالمياً ودولياً تعزز من تحسن من تبعية الاقتصاد العراقي تجاه الاقتصادات العالمية.

2-1. قياس وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)

(طه وعبدالله، 2023): هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل الأثر الذي تتركه التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والناتج المحلي الإجمالي والانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020)، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي باستخدام النموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها أظهرت نتائج تحليل البيانات بأن هنالك علاقات اقتصادية مختلفة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فكانت علاقته بالانكشاف الاقتصادي (عكسية) غير توازنية طول مدة (2004-2020). فضلاً عن أنه اقترحت من الضروري حصر الصلاحيات المتعلقة بسعر الصرف بيد البنك المركزي العراقي وعدم التدخل من قبل الجهات الأخرى بعمله.

3-1. تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (2004-2020)

(طه وعبدالله، 2022): هدف البحث إلى تحديد العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (2004-2020)، لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب والأسلوب القياسي باستناد إلى النموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) وبيانات السلاسل الزمنية السنوية للمدة المذكورة سابقاً. وقد توصل البحث المذكور الى عدد من الاستنتاجات

لعل أهمها أثبتت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة توازنية طويل الأجل سعر صرف الدينار العراقي والانكشاف الاقتصاد العراقي الدراسة خلال مدة البحث، فضلا عن أن البحث يقترح بالتأكيد على دور البنك المركزي من أجل المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي على أقل تقدير يكون ثابتاً لمدة زمنية معينة لاسيما بعد حصول البنك المركزي على استقلاله عام (2004) بموجب القرار (56) للعام المذكور بعيداً عن تدخلات الحكومة بنشاطه الاقتصادي والمالي خاصة ما يتعلق (بعرض النقد).

4-1. تحليل وقياس هيكل التجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي للعراق للمدة (2004-2020)

(أحمد، 2022): هدفت البحث إلى تحليل وقياس هيكل التجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي للعراق للمدة (2004-2020)، ولتحقيق هذا الهدف استخدم البحث الأسلوب الوصفي التحليلي استناداً إلى بيانات السلاسل الزمنية. استنتج البحث ان متوسط درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق خلا مدة البحث (68.67%)، وهذه النسبة أعلى بكثير عن النسبة المقولة والمقدرة بـ (45%). مما يعني أن العراق من الدول الأكثر انكشافاً في العالم، لأنه يعتمد بشكل رئيس على الصادرات النفطية في تجارته الخارجية بنسبة (99.4%) كونه اقتصاد ريعي أحادي الجانب. وقد اقترح إلى ضرورة العمل الجاد على تقليل درجة الانكشاف للعراق وتبعيته للخارج من خلال تخفيض مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي، ولا يأتي ذلك إلا من خلال تنمية وتطوير قطاعات الانتاج المحلية لتنويع الاقتصاد العراقي.

2. الدراسات غير العراقية:

2-1. أثر تغيرات سعر الصرف على أداء مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية تمتد من 2005 إلى 2022)

(وفاء، 2024): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على أداء بعض مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (2005-2022)، وذلك باستخدام الأسلوب التحليلي وفقاً لمعامل الارتباط وباستناد إلى بيانات السلاسل الزمنية السنوية لخلال المدة المذكورة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري والانشكاف الاقتصاد وهذا يعود إلى اعتماد الجزائر على الخارجي في تلبية معظم احتياجاتها. لذا لابد على الجزائر أن تعمل جاهدة على تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات كبديل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد المحلي.

2-2. تحليل التجارة الخارجية في سوية (2005-2009)

(محمود، 2011): استهدف البحث إلى تحليل مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات، المستوردات، ودرجة الانكشاف الاقتصادي) في سورية خلال المدة (2005-2009)، وهذا بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية. وقد توصل البحث إلى أن زيادة معدل الانكشاف الاقتصادي في سورية تجعل الاقتصاد السوري أكثر عرضة للتأثر بما يمكن أن يحدث في الأسواق العالمية وخصوصاً الأسواق التي تتركز إليها الصادرات السورية مما يحتم أهمية زيادة تنويع أسواق التصدير السورية.

وقد تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة من حيث سعة حجم العينة وشموليتها وحداثة المدة على المستوى الاقتصاد العراقي. فضلا عن ذلك، يتناول هذا البحث أثر التغيرات والظواهر غير

الاقتصادية التي تؤثر على مجمل الأنشطة الاقتصادية، مثل جائحة كورونا. في حين لم تناول الدراسات السابقة اهتمامها بأثر هذه الظواهر والتغيرات، كما أنها لم تركز على تحليل وقياس كافة المؤشرات المتداخلة للانكشاف الاقتصادي. بينما يركز هذا البحث على غالبية المؤشرات المتداخلة والمتعلقة بالانكشاف الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والانكشاف الاقتصادي

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

أولاً. مفهوم سعر الصرف: ويعرف سعر الصرف بأكثر من تعريف منها أنه" عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى"، ويمكن أن يعرف بطريقة عكسية بأنه: عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية (غياط ومساعدية، 2021: 55). ويمكن التمييز في أسواق الصرف الأجنبي بين نوعان: الأول سوق الصرف العاجل، وفيه تتم عملية البيع والشراء بين العملات طبقاً للسعر الحالي، أي في الوقت الذي تتم فيه الاتفاق. أما الثاني فهو سوق الصرف الآجل، ويمثل عملية البيع وشراء العملة الأجنبية وفق السعر الآجل، أي لا تتحدد في البداية وانما تترك لوقت لاحق يحين أجل استحقاقها (حسن، 2018: 100).

كما يمكن يعرف سعر الصرف بأنه: نوع وعدد الوحدات من عملة بلد ما (العراق مثلاً) والتي يمكن مبادلتها طوال المدة الزمنية المعينة وذلك من أجل إمكانية الحصول على عملة البلد المعني (كالولايات المتحدة مثلاً) من سوق بيع العملات الأجنبية (طه وعبدالله، 2022: 437).

والجدير بالإشارة يعد سعر الصرف حلقة وصل بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية مما يؤدي إلى سهولة المقارنة بين التكاليف والأسعار وتحديدها بين مختلف الدول وهي بذلك تكون من أبرز المقومات التي تعتمد عليها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول (كاظم وعلاء، 2023: 623). إذ إن التعاملات الدولية هي امتداد للتعاملات المحلية. ولكل دولة عملة تستخدمها لتمويل معاملاتها، الأمر الذي يجعل تجارة السلع والخدمات وتحويلات رؤوس الأموال تطلب إجراء عملية تحويل بين هذه العملات (صالح، 2022: 293)، فضلا عن أن كل فرد ينتقل إلى الخارج يحتاج إلى عملات الدول التي يسافر إليها، ويجد نفسه حينئذ مضطراً للقيام بعمليات الصرف.

ثانياً. أنواع سعر الصرف:

1. **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض كما ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما (سعاد، 2018: 3). وينقسم سعر الصرف الاسمي على سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوداء) (محمد، 2018: 42-43).
2. **سعر الصرف الحقيقي:** سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات. كما إن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي قليل

كلما كان معدل التضخم منخفض. يتضح مما سبق أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قرارتهم (سلمى، 2015: 9-10).

3. **سعر الصرف الفعلي:** يعبر عن متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعملات عدة أخرى في فترة زمنية معينة، ومنه مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى (الهادي، 2019: 16).
4. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية (كريمة، 2021: 5). وينقسم على سعر الصرف الفعلي للصادرات أي هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولاراً وحداً من الصادرات بشرط تؤخذ بعين الاعتبار التعريفات والرسومات وغير ذلك من التدابير المالية والضربية التي تؤثر في سعر الصادرات، وإلى سعر الصرف الفعلي للاستيرادات أي هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحداً من الاستيرادات بشرط أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات والرسومات وغير ذلك من التدابير التي تؤثر في سعر الاستيرادات (برنه، 2015: 6 ; Wine and Olulu-Briggs, 2016: 177).
5. **سعر الصرف التقاطعي:** يمثل سعر صرف عملة أجنبية مقابل سعر صرف عملة أجنبية أخرى بدلالة العملة المحلية، وينشئ هذا النوع من سعر الصرف لوجود فائدة الصرف بين العملات.
6. **سعر الصرف الآني والآجل:** يعرف سعر الصرف الآني بأنه معد الصرف الذي من خلاله تتم المتاجرة بالعملات بتسليم حاضر، إذ تتم المبادلة ويتم الاتفاق على تسليم العملة عند تاريخ الشراء (طه، 2017: 19).

ثالثاً. أهمية سعر الصرف: يؤدي سعر الصرف دوراً مهماً في عملية التبادل التجاري والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تحدث بين دول العالم، ويبرز دور وأهمية سعر صرف العملة المعنية عن طريق مساهمتها الفاعلة والمؤثرة في تحقيق الأهداف المرسومة لها لاسيما الأهداف الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق أهداف التنمية (طه، 2022: 437)، فضلاً عن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار المستوى العام للأسعار في الأسواق المحلية (تخفيض معدل التضخم)، واستقرار الأجور وتحقيق التشغيل الكامل (أي تخفيض معدل البطالة)، إلى جانب تحقيق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي (سمير وسفيان ولخضير، 2019: 119). يتجلى التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات بمختلف مكوناته وحساباته، بما في ذلك توازن الميزان التجاري، الذي يعكس التوازن بين الصادرات والواردات. أي إن سعر الصرف يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة، وكذلك تظهر أهمية سعر الصرف في تحقيق استقرار سعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى (صبحي وعواد، 2023: 212-213). كما يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محلياً والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الاستيرادات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية إذ تزداد تنافسية السلع المنتجة محلياً، وترتفع أسعار السلع المستوردة (مليكة، 2021: 11).

رابعاً. وظائف سعر الصرف:

1. **الوظيفة القياسية:** سعر الصرف من أكثر الوسائل ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف ما ينتجونه مع أسعارها في السوق الدولية، ومن ثم يعد سعر الصرف الرابط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية (عبدالهادي ونادية، 2021: 9).
2. **الوظيفة التطويرية:** وتتمثل هذه الوظيفة بتطوير الصادرات المحلية لبلد معين سواء كانت مواد أولية أو سلع نصف مصنعة أو منتجات، ويستخدم سعر الصرف في تطوير الصادرات من خلال الدور الذي يؤديه في تشجيع هذا النوع من الصادرات كما يؤدي إلى تعطيل الفروع لصناعية معينة أو الاستغناء عنها كليا والاستعاضة عنها بالواردات من هذه السلع التي يكون سعر استيرادها أقل من الأموال إلى الخارج الأمر الذي سيدفع إلى انخفاض قيمة العملة المحلية (البطاط والجشعمي، 2022: 65).
3. **الوظيفة التوزيعية:** وتنتج عن ارتباطه بالتجارة الخارجية التي تقوم بإعادة توزيع الدخل القومي والثروات الوطنية العالمية بين بلدان العالم.

يربط سعر الصرف بين الاقتصاد المحلي والعالمي إذ يمثل حلقة وصل ما بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية من خلال الأسواق الثلاثة (سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق الأصول المالية) (البلداوي، 2022: 13).

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للانكشاف الاقتصادي

أولاً. مفهوم الانكشاف الاقتصادي: يمكن وصف الانكشاف بأنه النهج الذي يهدف إلى تسهيل الحرية الدولية للتجارة عن طريق إزالة سيطرة الحكومة على تجارة السلع والخدمات، ويمكن التعبير عن الانكشاف بأنه إلغاء القيود التي لها تأثير سلبي في المنافسة ومنع التداول الحر للسلع والخدمات والقوى العاملة ورأس المال. كما يعرف "الانكشاف الاقتصادي" بأنه يشير إلى المخاطر التي تتعرض لها الاقتصاديات نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات، والتدفقات النقدية الوافدة والخارجة للاقتصاد، ويؤثر الانكشاف الاقتصادي على الأسواق المالية والاقتصاد ككل (فرحات وعلية، 2020: 106). وهنالك العديد من التعاريف للانكشاف الاقتصادي منها تعريف صندوق النقد الدولي على أنه إزالة القيود على القطاع الخارجي المكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية أي الانكشاف التدفقات للسلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من القيود والعقبات كافة (الدوسكي، 2022: 57-58). وإن الانكشاف الاقتصادي هي سياسة اقتصادية تهدف إلى تنظيم حركة التجارة وتشجيع وتحفيز انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية. يعد مفهوم الانكشاف الاقتصادي أوسع وأشمل من مفهوم حرية التجارة لأنه يشمل حركة عوامل الإنتاج والمعلومات وتبادل العملات.

ثانياً. أهداف الانكشاف الاقتصادي: تهدف سياسة الانكشاف الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف في مختلف المجالات مثل الزراعة والصناعة ومجال العمال ومجال الإسكان والمجال الصحي والمجال الاجتماعي والسياسي، ويمكن إيجاز تلك الأهداف المرجوة من الانكشاف في مختلف المجالات بالنقاط الآتية (أبو مدللة والمغربي، 2018: 31-32):

1. الانفتاح في المجال المالي والاقتصادي.
2. ارتفاع إنتاجية الأراضي الزراعية في المحاصيل المختلفة بالحد من استعمال الأساليب البدائية والتقليدية في الزراعة، واستعمال أحدث ما وصل إليه العلم من أساليب عملية ووسائل تكنولوجيا في المجال الزراعي.
3. تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات التي يتم استكمال حاجة الاستهلاك منها حالياً عن طريق الاستيراد أو تقليل كمية المستورد منها قدر الإمكان.

4. تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، وهنالك العديد من الآليات التي تدعم هذا الهدف تتمثل بان الزيادة في الصادرات من شأنها أن تردي إلى تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي.
5. تنامي الصناعات الموجهة للصادرات يمكن أن تؤدي إلى تعظيم فرص العمل وزيادة الأجور ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي (عبد المحمدي والفهداوي، 2021: 106).
6. زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة كالضرائب ورسوم الإنتاج.
7. توفير ما يحتاجه السوق المحلي من السلع المختلفة وبأسعار مختلفة، وتحسين مستويات المعيشة للأفراد.
8. زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات، ومن ثم تصحيح وضع الميزان التجاري، والعمل على تقليل عجز الموازنة.
9. تنويع مصادر التصدير والاستيراد لتحقيق الاستقلالية في التجارة الخارجية.
10. زيادة حجم الموارد المالية المتوفرة من قطاع السياحة كونه مورداً من موارد العملات الصعبة.
11. تنشيط الأسواق المالية وزيادة التدفقات المالية وسهولة انتقال رؤوس الأموال.

ثالثاً. مؤشر الانكشاف الاقتصادي: يعكس الانكشاف الاقتصادي أهمية الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي (الياسري والساعدي، 2022: 580; الزركوش، 2019: 339)، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على حجاته من سلع وخدمات. ومن ثم ازدياد تبعيته للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، السياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين، الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية (عبد المحمدي والفهداوي، 2021: 106)، كما تبرز الارتباط والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويتم حسابه وفقاً للمعادلة الآتية (Srivastava & Priya Soloman, 2021: 15968) (Nguyen et al, 2023: 7):

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات + الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

يوضح هذا المؤشر مدى أهمية التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد بلد ما، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان الاقتصاد أكثر تأثراً وعرضاً للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم. ويعد قياس التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تبين درجة الانكشاف أي اقتصاد مع اقتصاديات العالم الخارجي، أي يبين هذا المؤشر مدى الانكشاف الاقتصادي على السوق العالمية عن طريقة التجارة الخارجية، وكلما ارتفعت النسبة زادت درجة الارتباط، وقد عد نسبة (40% أو 45%) للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للانكشاف الاقتصادي (أي أو اقتصاداً منكشفاً)، أما إذا تراوحت هذه النسبة بين (12%-20%) فان اقتصاد الدولة يعد مغلقاً (الصفار، 2023: 401-420).

ويمكن أن يكون انخفاض أو ارتفاع درجة مؤشر الانكشاف الاقتصادي إيجابياً أو سلبياً، وذلك يعتمد على طبيعة وهيكل الاقتصاد في كل بلد، لكن انقطاع العلاقات الخارجية ليس الأسلوب الصحيح لتخفيض المؤشر أنما يجب إدارة هذا المؤشر نوعياً لكي تحقق تخفيض كمياً، وارتفاعه قد يعد مرغوباً به في حال حقق توازناً بين اقتصاد البلد والعالم الخارجي (الدوسكي، 2022: 58-59). ويتداخل مع هذا المؤشر مؤشرين آخرين، وهما (صالح وعداي، 2020: 381):

1. **مؤشر الصادرات (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي):** يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الإنتاج الوطني على الأسواق الخارجية في تصريف المنتجات، وفي حالة خصصت الدول جزء كبير من انتاجها للتصدير دل ذلك على اعتماد مدى اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار نمط حصيلة الصادرات ونوعية الصادرات، ويمثل وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

تعكس نسبة الصادرات التي تمثل أحد جانبي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور هذه النسبة الدور الهام والكبير الذي تلعبه الصادرات في دفع معدلات النمو الاقتصادي نحو التزايد والارتفاع، وما ينتج عن ذلك من فوائد كبيرة يمكن أن تعود على الاقتصاد المحلي. وكلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلاً على اعتماد الدولة على الخارج أو على اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية اندماجاً كبيراً. فإذا تجاوزت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (25%) في أي اقتصاد فإنه يعد اقتصاداً مكشوفاً (أحمد، 2022: 9).

2. **مؤشر الاستيرادات (نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي):** يعد هذا المؤشر على مدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابلة الطلب المحلي من السلع والمنتجات، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة الآتية (الصفار، 2023: 401-402) (Shah & Bangash, 2021: 73):

$$\text{نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

فإذا تراوحت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (12% - 20%) فالدولة في حالة توازن في تجارتها الخارجية، وإذا كانت النسبة أكبر من (20%) هذا يعطينا مؤشر مدى التبعية التجارية للاقتصاد العالمي، أي إنه يعد إقتصاداً مكشوفاً (صالح وعداي، 2020: 381) (أحمد، 2022: 9). إن ارتفاع نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما قد لا يكون في حد ذاته دلالة قوية على مدى تبعية تلك الدولة، فقد يكون لمجموعة من الدول النسبة المرتفعة نفسها، ومع ذلك يتمتع بعضها بالاستقلال بينما تعاني الدول الأخرى من التبعية، والسبب في ذلك مدى التكامل الداخلي للاقتصاد ما ونوعية الاستيرادات وما إذا كانت تساهم في بناء القاعدة الإنتاجية أم تغذي النهج الاستهلاكي، فضلا عن ذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء بقية الاستيرادات (عبد المجيد، 2018: 116).

رابعاً. أثر سعر الصرف على الانكشاف الاقتصادي: يلاحظ هذا الأثر من خلال قياس وتحليل الانكشاف بحصص التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) من الناتج المحلي الإجمالي وأثر سعر الصرف عليه، بناء عليه يعتمد حجم الانكشاف على قيم وحجم السلع المصدرة والمستوردة (الشمري، 2019: 27). إذ تزداد كمية صادرات البلد إما من خلال أنها تنتج منتجات عالية الجودة ومنتجات مطلوبة أو انخفاض قيمة العملة (تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية) بحيث هذا التخفيض من جهة يعني زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي بحيث يؤدي إلى جعل المنتجات المحلية أرخص نسبياً من المنتجات الأجنبية سيزيد من الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، وهذا ما يدفع بالمنتجين إلى التوسع أكثر، وهذا التوسع يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج فتنخفض البطالة، وإن انخفاض سعر السلع المحلية وزيادة الطلب عليها من الخارج يعني زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي وزيادة التصدير وتحسن ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطي النقدي. وإن انخفاض قيمة العملة (تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية) يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المستوردة وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تقليل كمية الاستيرادات مما يعني تقليل درجة الانكشاف الاقتصادي

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 135-162
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.9

للبلد، والعكس الصحيح في حالة رفع سعر الصرف. إذ إن هذا رفع في سعر الصرف سيجعل المنتجات الأجنبية أرخص نسبياً مقارنة بالمنتجات المحلية، هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية فيعني زيادة الاستيرادات وزيادة درجة الانكشاف الاقتصادي من جهة، وبالمقابل يعني رفع سعر الصرف انخفاض الطلب على المنتجات المحلية وانخفاض الصادرات وتراجع درجة الانكشاف الاقتصادي من جهة أخرى، لأنها أصبحت السلعة الأجنبية أرخص من المنتجات المحلية، وهذا ما يعني أن المنتجات الأجنبية اكتسبت القدرة التنافسية مقابل السلعة المحلية بفعل رفع سعر الصرف للعملة المحلية، وهذا ما سيدفع تصفية المصانع والشركات التي تضم الكثير من الأيدي العاملة، ومن ثم زيادة البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي، كما بفعل زيادة الاستيرادات مقابل ضعف التصدير، هذا سيولد المزيد من الطلب على النقد الأجنبي لتلبية الاستيرادات من المنتجات الأجنبية، وهذا ما يزيد من سوء الأمر وارتفاع سعر الصرف بشكل أكبر وانخفاض العملة المحلية وارتفاع أسعار السلع المحلية مرة أخرى (الهادي، 2019: 18-19) ; (البدوي، 2023: 90) ; (Yihunie, 2019: 20-23)، ويمكن عن طريق الشكل رقم (1) تلخيص ما سبق:

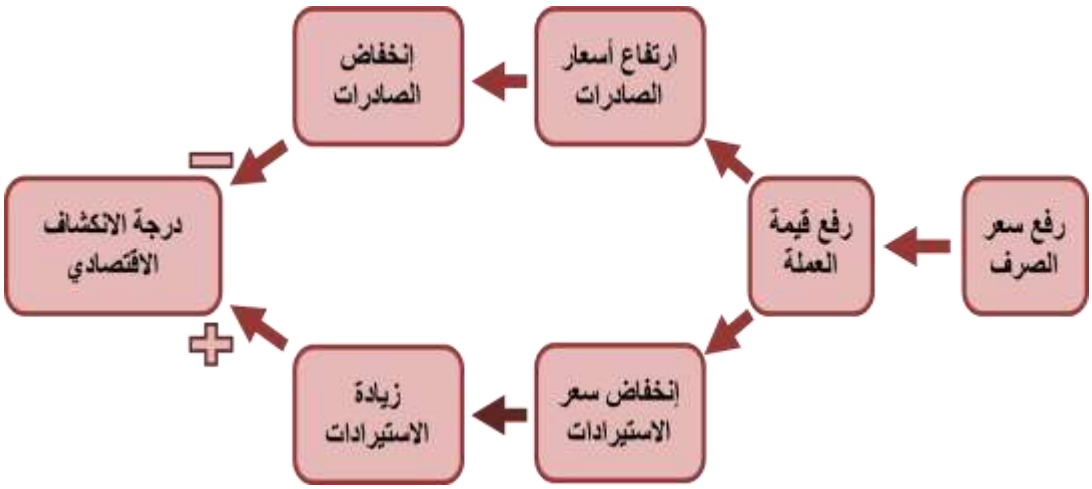

الشكل رقم (أ): أثر رفع سعر الصرف على الانكشاف الاقتصادي

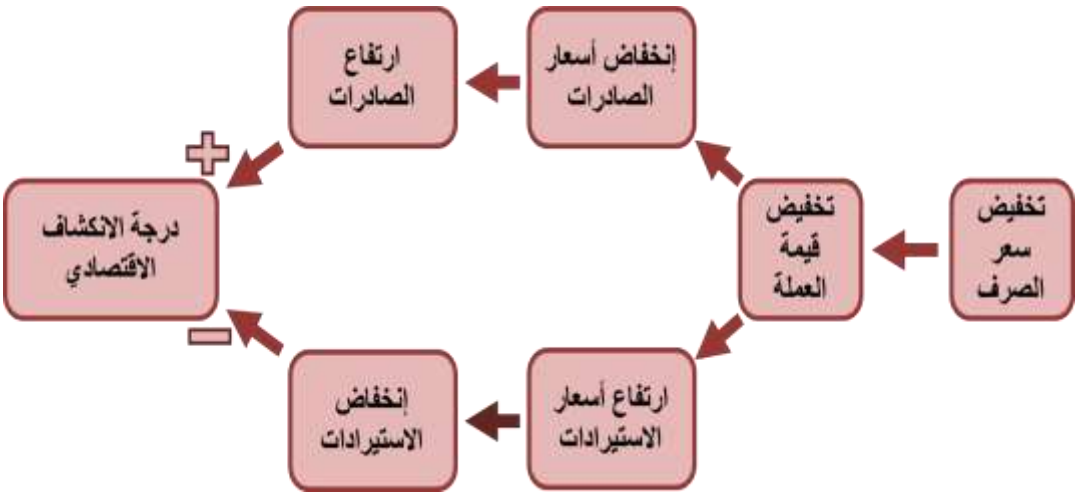

شكل (ب): أثر تخفيض سعر الصرف على الانكشاف الاقتصادي

شكل (1): أثر تغيرات سعر الصرف على الانكشاف الاقتصادي

المصدر: من اعداد الباحثين.

المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف على الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)

المطلب الأول: تطور سعر الصرف ومؤشرات الانكشاف الاقتصادي

1. **تطور سعر الصرف:** في عام 2004 وبعد خروج العراق من الحصار ورفع العقوبات الاقتصادية اصبح البنك المركزي العراقي مستقل في تنفيذ سياسته النقدية، أتخذ البنك المركزي العراقي من سعر الصرف كأداة للتأثير في التغيرات الاقتصادية والنقدية في العراق، لذلك فقد انقسمت سعر الصرف على سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (السوق)، إذ توجهت السياسة النقدية للبنك لمحاولة تثبيت سعر الصرف الأجنبي من خلال نافذة العملة الأجنبية، من أجل تقليل التقلبات في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي المتحصل عليه من بيع النفط الخام، ومحاولة تحقيق تقارب بين أسعار الأجنبية الرسمية والموازية (عبدالله، 2023: 20). ونلاحظ من الجدول رقم (1) أنه من عام 2004 إلى عامي 2007 و2008 اتجهت سعر الصرف الرسمي نحو الانخفاض النسبي من (1453) إلى (1255) و(1193) ديناراً لكل دولار، وبنسبة تغير سنوي تراوحت ما بين (1.1%) (14.5% و4.9%) على التوالي، كذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف في سوق الصرف الموازي انخفض ما بين (1182) إلى (1266) و(1203) ديناراً لكل دولاراً، يعود سبب هذا إلى تأثير السياسة النقدية عبر إدارة البنك المركزي العراقي لنافذة بيع العملة الأجنبية، بالرغم الوضع الأمني وتأثير الجانب السياسي في الاقتصاد التي مرت بها البلد، وكذلك بسبب الصدمات النفطية الخارجية الإيجابية والسلبية في الاقتصاد المحلي. وفي الأعوام 2012 – 2013 انخفض سعر الصرف الرسمي حيث بلغ (1166) دينار لكل دولار، أما سعر الصرف الموازي نلاحظ ارتفاعه بشكل طفيف حيث بلغ (1233) دينار لعام 2012 و(1232) دينار لعام 2013 لكل دولار أي نموه السنوي حيث بلغ (3.09%) و(0.08%) على التوالي. وبعد ذلك اتجهت سعر الصرف الرسمي والموازي إلى عدد من الصدمات منها الصدمة المزدوجة في عام 2014 المتمثلة بصدمة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والصدمة الأمنية (الآثار الاقتصادية الحرب على داعش)، إذ انخفضت سعر الصرف الموازي في هذا العام (1214) ديناراً لكل دولاراً، وبنسبة انخفاض سنوي بلغ (-1.5%). استمرت هذه الآثار الصدمات على سعر الصرف الرسمي والموازي في الأعوام (2015، 2016، 2017) إذ ارتفع سعر الصرف الرسمي بشكل قليل ليستقر عند (1190) ديناراً لكل دولاراً، بينما سعر الصرف الموازي ارتفع بسبة قليلة ليبلغ خلال تلك الأعوام على الترتيب (1247، 1275، 1258) ديناراً لكل دولاراً وبنسبة تغير سنوي بلغت (2.72%، 2.25%، 1.33%). بعد تمكن الحكومة العراقية من السيطرة على الوضع الأمني (انتهاء الحرب على داعش) وبعد ما شهدت أسعار النفط الارتفاع النسبي في عام (2018، 2019) انخفض سعر الصرف الرسمي ليبلغ (1183، 1182) ديناراً لكل دولاراً أي تراجعت بنسبة (0.11%، 0.06%) سنوياً، أما سعر الصرف الموازي انخفض حيث بلغ (1209، 1196) ديناراً لكل دولاراً أي تراجعت بنسبة تغير سنوي (3.90%، 1.06%)، وبهذا فأن البنك المركزي حاول السيطرة على سعر الصرف من خلال نافذة بيع المزادات اليومية لسد الطلب المحلي من خلال تطبيق نظام التعويم المدار لكي يحافظ على استقرار سعر الصرف للدينار. ثم تعرضت بعد هذه المدة إلى صدمة تغير سعر الصرف الرسمي في عامي 2020 و2021، حيث ارتفعت سعر الصرفي الرسمي بشكل متتالي إلى (1320 و1450) ديناراً لكل دولاراً، بنسبة تغير سوي قد بلغ (10.9%) و(9.8%) على التوالي، أما سعر الصرف الموازي بلغ إلى

(1234 و1474) ديناراً لكل دولاراً في عامي 2020 و2021 على التوالي، أي بنسبة تغير سنوي قد بلغ (3.2%) و(19.5%) على التوالي. جاء ذلك نتيجة اتفاق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لتغيير سعر الصرف الرسمي من أجل معالجة النقص في السيولة النقدية وتقليل العجز المالي للموازنة العامة، نتيجة انخفاض أسعار بيع النفط الخام في الأسواق العالمية بسبب التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا التي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصاد العالمي. وفي نهاية العام 2022 نتيجة تدخلات بعض الأطراف من السياسيين والمضاربين في سوق الصرف الأجنبي واجهت هذا السوق صدمات خاصة ما تم استبعاد أربعة مصارف خاصة من نافذة العملة التي كانت تستحوذ ما يقارب (40%) من مبيعات النافذة، وبناء على إجراءات وزارة الخزانة الأمريكية بالاتفاق مع البنك المركزي العراقي على تشديد إجراءات تحويل الدولار إلى الخارج (الحوالة)، مما سبب في صدمة في سعر الموازي للصرف، ليؤدي إلى تذبذب السعر في نهاية عام 2022 وبداية عام 2023 ما بين (1500-1600) دينار مقابل الدولار.

2. تطور مؤشرات الانكشاف الاقتصادي:

أ. **الانكشاف الاقتصادي:** إن الهدف الأساس والرئيس من السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي هو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وزيادة الرفاهية الاجتماعية حيث الجدير للإشارة إلى إن العراق اعتمد على استراتيجية الانفتاح السريع، إذ شهد الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للبلد في عام 2003 حالة من الفوضى بسبب سياسة الإغراق السلعي التي تختلف عن سياسة الانغلاق التي سادت في فترة التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي، والتي تمثلت بتدفق السلع من مختلف المنافذ الحدودية مما ترتب على ذلك آثاراً سلبية على الواقع الاقتصادي للبلد، وعلى الناتج المحلي بشكل خاص بسبب ضعف القدرة على التنافس وهذا يعزى إلى كون السلع الأجنبية (المستوردة) تتميز بمقدرة وميزة تنافسية عالية من حيث الجودة والنوعية والكفاءة. فضلاً عن انخفاض تكاليف الإنتاج. نلاحظ من الجدول رقم (1) بأن هنالك تذبذب في درجة الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة ما بين (2004-2022). بعد أن بدأت صفحة جديدة بالنسبة لعلاقة العراق مع دول العالم لاسيما ما يتعلق بالتبادل التجاري فقد بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي بحوالي (107%) عام 2004. في عام 2005 الانكشاف الاقتصادي بلغ (95%)، وبعد ما شهدت البلد نزعات الداخلية والطائفية ففي عامي 2006 و2007 تراجعت نسبة درجة الانكشاف الاقتصادي إلى نسبة ما تساوي (81%) و(69%) أي بنسبة تغير سنوي (14.77%) و(13.92%) على التوالي. ثم عام 2008 سجل ارتفاعاً واضحاً بعد مرور أربع سنوات ليصل إلى (76.2%)، يعود هذا الى ارتفاع الصادرات خصوصاً النفطية والايرادات الحكومية والانفاق العام التي انعكست على الاستيرادات، غير انه بعد منتصف العام المذكور بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على النفط انخفض الانكشاف الاقتصادي إلى (72.5%) أي بنسبة تغير سنوي (4.88%) لعام 2009. لكن بعد تحسن وضع الاقتصاد العالمي وازدياد الطلب على النفط ارتفع درجة الانكشاف الاقتصادي، وسبب هذا يعود إلى ازدياد الصادرات والإيرادات النفطية ومن ثم زيادة التعيين في القطاع الحكومي الذي دفع الفرد العراقي الابتعاد من القطاعات المنتجة نحو القطاعات الخدمية الحكومية خصوصا وبهذا تراجع النشاط الاقتصادي بالمجالات والقطاعات غير النفطي (كالزراعي، الصناعي، والخ)، ومن ثم ازداد اعتماد البلد على تلبية احتياجاته من السوق الخارجي (ازدياد الاستيرادات). وفي عام 2010 استمر الانكشاف الاقتصادي بالتزايد غير أنه وصل إلى أعلى درجة في عام 2012 إذ بلغت (69.0%)،

بسبب تحسن أوضاع العراق الأمنية وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. لكن بعد أن واجهت البلد النزعات والخلافات السياسية والأوضاع الأمنية غير المستقرة والحرب على داعش أن درجة الانكشاف الاقتصادي استمر بالانخفاض خلال الأعوام (2013، 2014، 2015، 2016) حيث وصل إلى نسبة (47.5%)، وهذه درجة للانكشاف الاقتصادي هي أدنى درجة التي شهدتها البلد خلال مدة البحث، ثم بعد ذلك ارتفعت إلى حوالي ما نسبة (62.6%) لعام (2018). وبعد تحسن الوضع الأمني وزيادة معدلات التجارة الخارجية للعراق غير إن ما حصل بعد مرور عام على هذا التحسن لم يكن بالحسبان إذ بوادر أزمة عالمية تلوح بالأفق فكانت جائحة كورونا هذه المرة التي أدت الى شلل النشاط الاقتصاد العالمي، وعلى أثر تلك الازمة شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً واضحاً لتبادل السلع والخدمات بين دول العالم فانخفضت درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق إلى (52.1%) لعام 2020 وبنسبة تغير سنوي (-12.9%) مقارنة بالعام 2019، على أساس أن العراق جزء من المنظومة العالمية، فأنه يؤثر ويتأثر بكل ما يحدث في هذا العالم من صدمات وأزمات، مثل ما حدث أثناء جائحة كورونا. أما في عام 2022 بعد ما تراجع النشاط الاقتصادي في جميع الانحاء العالم إلى وضعه مستقر نوعاً ما تحسن مستوى التبادل التجاري بين دول العالم فقد ازدادت درجة الانكشاف الاقتصادي إلى نسبة ما تساوي (65%) و(21.0%) إي بنسبة تغير سنوي (19.5%) و(5.9%) على التوالي.

ب. **تطور نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعاني الاقتصاد العراقي منذ فترة طويلة من اختلال حاد في التوازن الاقتصادي الخارجي، وذلك من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد الصادرات النفطية إلى اجمالي الصادرات، وتنامي حالة الفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات (متضمناً صادرات النفط) وتفاقم حالة العجز (باستثناء صادرات النفط) (عبد المجيد وعلي، 2018: 199). بالعودة إلى الجدول رقم (1) يلاحظ أنهُ خلال المدة (2004-2022) أن نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد طرأ عليها تغيرين أساسيين هما خلال الأعوام (2004، 2008، 2017، 2018، 2022) التي شهد البلد فيها استقرار أمني وسياسي نسبي حيث بلغ هذا المؤشر حسب الاعوام المذكورة (48.6%، 48.9%، 32.8%، 40.9%، 44.7%) على التوالي، بينما في الفترات التي أتسمت بتردي الوضع الأمني والسياسي والصحي المتمثل بالأعوام (2015 و2016 و2020) وصلت نسبة الصادرات الكلية الى الناتج المحلي الإجمالي إلى (26.4% و25.8% و25.7%) على التوالي، هذا يدل على أن الاقتصاد العراق مترابط بشكل كبير بالعالم الخارجي الاقتصاد العالمي. أما نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004-2022) كانت تتراوح قيمتها بين نسبة (0.06%) كحد أدنى في عام 2016 ونسبة (0.35%) كحد أعلى عام 2006.

ج. **تطور نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يوضح الجدول رقم (1) أن نسبة الاستيرادات العراقية إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2004-2022) كانت تتراوح ما بين (19.7%) كحد أدنى عام (2007) و(48.6%) كحد أعلى عام (2004) وهي نسبة مرتفعة تعبر عن ارتفاع درجة الارتباط العالي للاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي، وعن مدى الاعتماد على السلع المستوردة لتلبية متطلبات الاستهلاك والتكوين الرأسمالي. وهنا الإشارة إلى مسألة مهمة وهي عندما تكون الاستيرادات أكبر بكثير من الصادرات فإن فجوة الانفتاح والانكشاف تصبح واسعة وفي ذلك ما يؤدي إلى انعكاسات على الحالة الاقتصادية العامة للدولة، وربما يؤدي ذلك إلى ارتفاع وضاح في معدلات التضخم وحينها تقع تحت طائلة النزيف المالي باتجاه الخارج، وهذا مما يعيق احتياطياتها النقدية،

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 135-162
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.9

وتكون عملتها قد دخلت حيز انكماش القيمة. وبناء عليه إذا يستبعد الصادرات النفطية يتبين أن العراق يعاني كثيراً من خلل عدم توازن هيكل الاقتصادي، ضعف الجهاز، وقطاع الإنتاج فيه.

جدول (1): تطور مؤشرات الانكشاف الاقتصادي للمدة (2004-2022)

العام	سعر الصرف الرسمي	نسبة التغير السنوي %	سعر الصرف الموازي (السوق)	نسبة التغير السنوي %	الانكشاف الاقتصادي %	نسبة التغير السنوي %	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة التغير السنوي %	نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التغير السنوي %	نسبة الواردات الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة التغير السنوي %
2004	1453	-	1454	-	106.8	-	48.6	-	0.30	-	58.2	-
2005	1469	1.1	1472	1.3	94.6	11.4-	47.5	2.4-	0.24	21.0-	47.1	19.0-
2006	1467	0.1-	1475	0.2	80.6	14.8-	46.9	1.3-	0.35	49.2	33.8	28.3-
2007	1255	14.5-	1266	14.2-	69.4	13.9-	45.0	4.0-	0.29	18.6-	24.4	27.6-
2008	1193	4.9-	1203	5.0-	76.2	9.8	48.9	8.8	0.24	17.9-	27.3	11.5
2009	1170	1.9-	1182	1.8-	72.5	4.9-	35.3	27.8-	0.11	53.2-	37.2	36.4
2010	1170	0.0	1185	0.3	69.1	4.7-	37.4	5.8	0.13	13.8	31.7	14.7-
2011	1170	0.0	1196	0.9	68.6	0.6-	42.9	14.8	0.12	5.6-	25.7	18.8-
2012	1166	0.3-	1233	3.1	69.0	0.5	43.2	0.7	0.13	5.3	25.8	0.2
2013	1166	0.0	1232	0.1-	63.3	8.2-	38.3	11.4-	0.09	26.6-	25.1	2.8-
2014	1166	0.0	1214	1.5-	60.0	5.2-	36.8	3.9-	0.08	13.0-	23.3	7.1-
2015	1167	0.1	1247	2.8	50.1	16.6-	26.4	28.3-	0.12	44.9	23.7	1.8
2016	1182	1.3	1275	2.2	47.5	5.1-	25.8	2.1-	0.06	50.7-	21.7	8.4-
2017	1184	0.2	1258	1.4-	54.8	15.3	32.8	26.9	0.12	115.0	22.1	1.6
2018	1183	0.1-	1209	3.9-	62.6	14.1	40.9	24.8	0.06	51.7-	21.7	1.9-
2019	1182	0.1-	1196	1.1-	59.8	4.4-	34.9	14.6-	0.21	250.2	24.9	14.9
2020	1192	0.9	1234	3.2	52.1	13.0-	25.7	26.5-	0.09	58.8-	26.4	6.1
2021	1450	21.6	1474	19.5	54.9	5.4	35.2	37.1	0.12	45.4	19.7	25.5-
2022	1450	0.0	1482	0.6	65.6	19.5	44.7	27.0	0.07	44.9-	20.9	6.2
متوسط المدة	1255	-	1289	-	%67.2	-	%38.8	-	%0.2	-	%28.4	-
معدل النمو السنوي المركب	%0.01-	-	%0.11	-	%2.83-	-	%0.50-	-	%8.32-	-	%5.85-	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية، متاح على الموقع: (https://cbiraq.org).

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المعتمدة

لبيان أثر سعر الصرف على الانكشاف الاقتصادي في العراق، فقد تم الاعتماد على أسلوب القياسي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الربع السنوي لمتغيرات محل البحث للمدة الممتدة ما بين الربع الأول لعام 2014 (2004Q1) إلى الربع الرابع لعام 2017 (2022Q4) التي تساوي (76) مشاهدة والمتوفرة لدى البنك المركزي العراقي.

أولاً. تحديد المتغيرات المستخدمة وتوصيف النماذج القياسية المعتمدة: تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأكثر تعقيداً، وذلك ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات قيد البحث بناءً على تحقيق أهداف البحث واثبات فرضيته، وقد تمت صياغة النماذج القياسية المقترحة:

الدالة القياسية رقم (1)... $EE_t = f(ERM_t, GE_t, COV19_t, U_t)$

الدالة القياسية رقم (2)... $IMG_t = f(ERM_t, GE_t, COV19_t, U_t)$

الدالة القياسية رقم (3)... $EXG_t = f(ERM_t, GE_t, COV19_t, U_t)$

الدالة القياسية رقم (4)... $NOEXG_t = f(ERM_t, GE_t, COV19_t, U_t)$

ويتم استخدام الصيغة نصف اللوغاريتمية لمنظومة المعادلات الآتية:

المعادلة رقم (1)... $EE_t = \alpha_0 + \alpha_1 LERM_t + \alpha_2 LGE_t + a_3 COV19_t + U_t$

المعادلة رقم (2)... $IMG_t = \alpha_0 + \alpha_1 LERM_t + \alpha_2 LGE_t + a_3 COV19_t + U_t$

المعادلة رقم (3)... $EXG_t = \alpha_0 + \alpha_1 LERM_t + \alpha_2 LGE_t + a_3 COV19_t + U_t$

المعادلة رقم (4)... $NOEXG_t = \alpha_0 + \alpha_1 LERM_t + \alpha_2 LGE_t + a_3 COV19_t + U_t$

إذ إن:

الانكشاف الاقتصادي	EE
نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	IMG
نسبة الصادارت الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	EXG
نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	NOEXG
سعر الصرف السوق (المتغير الأساسي)	ERM
الانفاق الحكومي (المتغير المساعد)	GE
جائحة كورونا (المتغير الوهمي)	COV19
الخطأ العشوائي/حد الخطأ	U
الزمن	T
معامل التقاطع (الحد الثابت)	α_0
المعلمات المقدرة	$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$

يلاحظ أن نماذج المنظومة ذات طابع احتمالي، لذا تم إدارج المتغير العشوائي، الذي يمثل عن بعض المتغيرات التي يمكن أن في مؤشرات الانكشاف الاقتصادي والتي لم يتم ادارجها في البحث الحالي.

ثانياً. الاختبارات المستخدمة:

1. **الثبات والاستقرارية (Stationary test/Unit root test):** إن موضوع الثبات والاستقرارية يؤديان دوراً أساساً في الدراسات القياسية وخصوصاً الدراسات المتعلقة ببيانات السلاسل الزمنية، حيث يوجد هنالك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في

البيانات، لكن كل من (Fuller-Dickey Augmented وPhillips-Perron) من الاختبارات الأكثر شيوعاً (صالح وقادر، 2019: 259)، واعتمد هذا البحث على الاختبار (Phillips-Perron) ويظهر نتائجها على النحو الآتي:

جدول (2): نتائج اختبار الثابت والاستقرارية (Stationary test) حسب الاختبار (Phillips-Perron)

First difference		Level		المتغيرات
Intercept	Trend	Intercept	Trend	
0.0001	0.0000	0.0403	0.0389	الانكشاف الاقتصادي
0.0094	0.0266	0.0246	0.0001	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي
0.0000	0.0002	0.0018	0.0001	نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي
0.0164	0.0470	0.0279	0.0322	نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي
0.0000	0.0000	0.0342	0.0092	سعر الصرف للدينار العراقي
0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	الانفاق الحكومي

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews12).

يتضح من الجدول رقم (2) ومن خلال اختبار (Phillips – Perron) أن كافة المتغيرات معنوية في المستوى (level) والفرق الأول (First difference) في (Trend / Intercept) عند مستوى الدلالة الإحصائية (5%) لأن قيمة الاحتمالية الحرجة (Prob.) أقل من القيمة المحددة (0.05)، أي هنالك استقرارية في البيانات، ومن ثم تدعم هذه النتائج إجراء اختبار التكامل المشترك (Co-integration) بين متغيرات مضوع البحث.

2. **اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج(Co-integration test):** إن اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع المبحوثة، ومن الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حتى يسمح بإجراء التقدير للنموذج (أحمد، 2019: 259)، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول رقم (3):

جدول (3): نتائج اختبار (Johansen) لبيان التكامل المشترك

Prob.	Critical Value (0.05)	Max-Eigen (Statistic)	المتغيرات
0.0152	21.13162	24.67732	الانكشاف الاقتصادي
0.0424	14.26460	14.71723	سعر الصرف للدينار العراقي
0.2461	3.841465	1.345114	الانفاق الحكومي
0.0005	21.13162	33.92343	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي
0.0731	14.26460	13.19936	سعر الصرف للدينار العراقي
0.0308	3.841465	4.666312	الانفاق الحكومي
0.0291	21.13162	22.77763	نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي

Prob.	Critical Value (0.05)	Max-Eigen (Statistic)	المتغيرات
0.0096	14.26460	18.62827	سعر الصرف للدينار العراقي
0.0857	3.841465	2.952876	الانفاق الحكومي
0.0000	25.82321	89.13344	نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي
0.0269	19.38704	21.21071	سعر الصرف للدينار العراقي
0.0468	12.51798	12.68748	الانفاق الحكومي

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews12).

يظهر من الجدول رقم (3) أن غالبية المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها بعض في مستوى المعنوية (5%)، وبهذا نقبل فرضية بديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

3. **العلاقة السببية بين متغيرات المدروسة (Granger Causality test):** بهدف تحديد اتجاهات العلاقة السببية (ذو اتجاه واحد أو ذو اتجاهين) بين متغيرات الاقتصادية داخلة للنماذج المستخدمة، لهذا الغرض فقد تم اجراء اختبار سببية كرانجر الثنائية (Granger Causality) (سليمان وحمد والعبدلي، 2023: 36)، والجدول رقم (4) يبين نتائج اختبار العلاقات السببية.

جدول (4): نتائج اختبار العلاقات السببية (Causality test)

المتغيرات	قيمة (Prob.) الاحتمالية الحرجة	حجم العاقة
علاقة سعر الصرف مع الانكشاف الاقتصادي	0.0690	مقبولة
علاقة الانفاق الحكومي مع الانكشاف الاقتصادي	0.0505	مقبولة
علاقة الانكشاف الاقتصادي مع الانفاق الحكومي	0.0002	جيدة ومقبولة
علاقة سعر الصرف مع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0507	مقبولة
علاقة الانفاق الحكومي مع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0368	جيدة مقبولة
علاقة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مع الانفاق الحكومي	0.0840	مقبولة
علاقة سعر الصرف مع نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0638	مقبولة
علاقة سعر الصرف مع نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0708	مقبولة
علاقة الانفاق الحكومي مع نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0798	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews12).

يتبين من الجدول رقم (4)، ومن خلال القيمة الاحتمالية الحرجة عند المستوى المعنوية (5%)، فأن المتغيرات المستقلة في مستويات ذات علاقة سببية باتجاه واحد او باتجاهين مع المتغيرات التابعة، إذ إن سعر الصرف لديه علاقة باتجاه واحد مع المتغيرات كافة التابعة المدروسة، بينما هنالك علاقة باتجاهين بين الانفاق الحكومي و(الانكشاف الاقتصادي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي).

ثانياً. تقدير النماذج القياسية (Econometrics Models Estimation): إن الهدف الرئيس من تقدير هذه النماذج هو بيان وتحديد حجم الأثر سعر الصرف في الانكشاف الاقتصادي حيث من خلال الاختبارات الاستقرار وتكامل المشترك من جهة، وكذلك من خلال محاولات عدة اكتشف البحث أن مقدرات النماذج (Cointe-Cointegrating Regression) الملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية والاحصائية, وكذلك التحول البيانات للمتغيرات المعتمدة من السلاسل الزمنية السنوية إلى بيانات السلاسل الزمنية للربع السنوي واجراء بعض التغييرات فيها واتخاذ فترات الابطاء واجراء الفروق فضلاً عن اتخاذ الصيغة (اللوغارتمية المزدوجة) من أجل الوصول إلى نتائج تقديرية تتفق مع النظرية أو الواقع الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة إشارة)، ونتائج التقدير على النحو الآتي:

جدول (5): تقدير المعلمات النماذج بالاستخدام طريقة (Cointe-Cointegrating Regression)*

النموذج	الانكشاف الاقتصادي		نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	
Independent variables المتغيرات المستقلة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
سعر الصرف للدينار العراقي (LERM)	0.031634	0.0245	0.058912-	0.0040
الانفاق الحكومي (LGE)	0.291305	0.0000	0.191654	0.0000
جائحة كورونا (COV19)	0.068783-	0.0000	0.041592-	0.0000
حد الثابت	0.795294	0.0000	3.427116	0.0000
النموذج	نسبة الصادارت إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
Independent variables المتغيرات المستقلة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
سعر الصرف للدينار العراقي (LERM)	0.247216	0.0000	0.127660-	0.0012
الانفاق الحكومي (LGE)	0.071840-	0.0000	0.015164	0.0289
جائحة كورونا (COV19)	0.020438-	0.0000	0.093908-	0.0000
حد الثابت	0.242918	0.0049	4.195581-	0.0000

* تم اختيار معلمات المقدرة لنموذج (DOLS: Dynamic OLS) للنماذج (الانشكاف الاقتصادي ونسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، كما تم اختيار معلمات المقدرة لنموذج (CCR) للنموذج الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews12).

يظهر من خلال الجدول رقم (5):

- **سعر الصرف للدينار العراقي:** يشير إلى وجود أثر إيجابي (طردي) ومعنوي على الانكشاف الاقتصادي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت قيمة مرونتهما (0.032 و0.247) على التوالي، أي: أن الزيادة في سعر الصرف للدينار العراقي بنسبة (1%) تساهم في زيادة الانكشاف الاقتصادي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.032%

و0.247%) على التوالي. وهذه نتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، لأن غالبية الصادرات العراقية تأتي من الصادرات النفطية ويرتبط بالواقع الاقتصاد العراقي والأسواق الدولية؛ أي أن سعر الصرف للدينار العراقي لا يؤثر على الصادرات النفطية بمعنى آخر ألا تخضع إلى تغيرات أسعار الصرف إذ تحدد أسعارها عالمياً وفق قوى العرض والطلب، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية. ويظهر من الجدول رقم (5) ونتائج المعلمات المقدرة وجود أثر سلبي (عكسي) ضعيف لسعر الصرف الدينار العراقي مع (نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، فقد أن زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (0.059% و0.128%). وهذه نتائج تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك يشير إلى أن زيادة سعر الصرف للدينار العراقي يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة الأجنبية وانخفاض القوة والقدرة الشرائية للأفراد لكي يقوم بالتغطية احتياجاتها من السلعة الأجنبية، وهذا قد يحفز قدرة التنافسية للإنتاج المحلي من أجل الاستيرادات.

- **الانفاق الحكومي:** على الرغم من محاولات التي قام بها الحكومة العراقية لترشيد الانفاق الحكومي بعد عام (2004)، إلا أن هذه محاولات لم يستنتج منها اهداف وطموح المطلوب، إذ إن أثر الانفاق الحكومي كان سلبياً على نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بشكل أن زيادة الانفاق الحكومي بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.071%). وهذه نتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، لأن على أكثر الانفاق الحكومي يتخصص إلى الانفاق الاستهلاكي بمعنى آخر أن الانفاق الاستثماري الذي له دور فعال في زيادة الناتج المحلي والصادرات يتكون نسبة قليلة من الانفاق الحكومي العراقي، أي إن الانفاق الحكومي العراقي لم يخصص وفق منطق النظرية الاقتصادية. وفي المقابل يظهر أن معامل الانفاق الحكومي ساهمة بالأثر الإيجابي المتباين في الانكشاف الاقتصادي ونسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي إن ازدياد الانفاق الحكومي أدى إلى زيادة الارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي، إذ إن زيادة الانفاق الحكومي بنسبة (1%) أدى الى زيادة الانكشاف الاقتصادي ونسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.291% و0.197% و0.0152%) على التوالي. ويعود ذلك إلى الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيس على الصادرات النفطية والتي تباع في الخارج، ومن جهة الأخرى يعود إلى الاعتماد الاقتصاد العراقي في تلبية غالبية احتياجاتهم على استيراد السلع التي تشتري في الخارج، هذا فضلا عن ضعف الجهاز الإنتاجي في تغطية الطلب على السلع والخدمات.
- **جائحة كورونا:** يشير تقدير النماذج القياسية المعتمدة إلى وجود أثر سلبي لجائحة كورونا على الانكشاف الاقتصادي بمختلف مؤشراته، إذ ظهور هذه الجائحة أدى إلى تراجع كل من: (الانكشاف الاقتصادي، نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي) بنسب متباينة بحوالي (0.069%، 0.042%، 0.020%، و0.094%) على التوالي. يعود ذلك إلى جائحة كورونا أدى ضعف النشاط الاقتصادي ومعاملات التجارة الخارجية في مختلف البلدان العالم ومن بينها العراق.

4. **الاختبارات التشخصية لمصداقية النماذج المعتمدة (Diagnostic tests):** لكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة، ويعتمد عليه أصحاب القرار، وكذلك لإمكان استخدام النماذج المقدرة للتنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث اختبارات تشخيصية عدة، وهي:

أ. **اختبارات المصداقية وملاءمة النموذج:** هنالك اختبارات ومؤشرات كثيرة في هذا الجانب، إلا أن أهمها بالنسبة النموذج (Cointe-Cointegrating Regression) المعتمد في التقدير في هذا البحث هو مؤشرات: (R^2, Adjusted R^2, Std.Error) (محمد وفرج، 2022: 134)، والنتائج هذه المؤشرات والاختبارات الواردة في الجدول رقم (6):

جدول (6): نتائج الاختبارات التصديقية للنماج المقدرة

النماذج	R^2	Adj.R^2	S.E.R	القرار النهائي
الانكشاف الاقتصادي	%87.85	%82.64	0.056	معنوي ومقبول
نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	%74.45	%69.80	0.081	معنوي ومقبول
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	%64.83	%60.66	0.121	معنوي ومقبول
نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	%84.78	%81.95	0.199	معنوي ومقبول

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews12).

يظهر من الجدول رقم (6) أن معامل التحديد ومعامل التحديد المعدلة (R-Squared و Adjusted R^2) مرتفعة ومقبولة في النماذج المقدرة، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الممثلة في النماذج توضح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع، وإن الخطأ المعيار (S.E of Regression) للنماذج المقدرة قليلة ومقبولة تقريباً، وبناء على ما سبق أن النماذج المقدرة كلها مناسبة وقابلة للاعتماد.

ب. **اختبار لتقييم مدى صلاحية النموذج:** من أجل فحص النموذج المقدر وإمكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، واستخدام النموذج المقدر لأغراض التنبؤ، فإن النموذج المقدر يجب أن يكون خالي من المشاكل القياسية أو تجاوز غالبية المشاكل القياسية، الجدول رقم (7) يلخص نتائج الاختبارات التشخيصية:

جدول (7): الاختبارات التشخصية للنماذج المعتمدة

النموذج		الانكشاف الاقتصادي	نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي
مشكلة القياسية	نوع الاختبار		
الارتباط الذاتي	(Breusch-Godfrey Test)	Prob.=0.7676>0.05	Prob.=0.6020>0.05
عدم التجانس التباين	(Breusch-Pagan-Godfrey أو ARCH)	Prob.= 0.1528>0.05	Prob.= 0.3978>0.05
الارتباط الخطي المتعدد	(Variance Inflation Factors)	Centered VIF < 4	Centered VIF < 8
التشخيص	(Ramsey Reset)	Prob.=0.1754>0.05	Prob.=0.1304>0.05
التوزيع الطبيعي للبواقي	(Jarque-Bera)	Prob.=0.2808>0.05	Prob.=0.3935 >0.05
الثبات والاستقرارية	(Cusum & Cusum of Squares)	بين (5%-1%)	بين (5%-1%)
النموذج		نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي
مشكلة القياسية	نوع الاختبار		
الارتباط الذاتي	(Breusch – Godfrey Test)	Porb.= 0.9567>0.05	Porb.=0.6186>0.05
عدم التجانس التباين	(Breusch-Pagan-Godfrey أو ARCH)	Porb.= 0.6756>0.05	Porb.=0.2258>0.05
الارتباط الخطي المتعدد	(Variance Inflation Factors)	Centered VIF < 9	Centered VIF < 9
التشخيص	(Ramsey Reset)	Porb.= 0.4363>0.05	Porb.=0.0946>0.05
التوزيع الطبيعي للبواقي	(Jarque-Bera)	Porb.= 0.1078>0.05	Porb.= 0.4581>0.05
الثبات والاستقرارية	(Cusum & Cusum of Squares)	بين (5%-1%)	بين (5%-1%)

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews12).

من خلال الجدول رقم (7) يتضح أن ليس هنالك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر، واجتياز النماذج كافة الاختبارات الإحصائية (كالارتباط الذاتي، عدم التجانس التباين، الارتباط الخطي المتعدد، التشخيص، التوزيع الطبيعي للبيانات)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج). والشكل رقم (2) يوضح استقرار التغيرات الهيكلية في النماذج المستخدمة على النحو الآتي (Wichmann & Brooks, 2019: 29-30 ; Khan, 2019: 61-75):

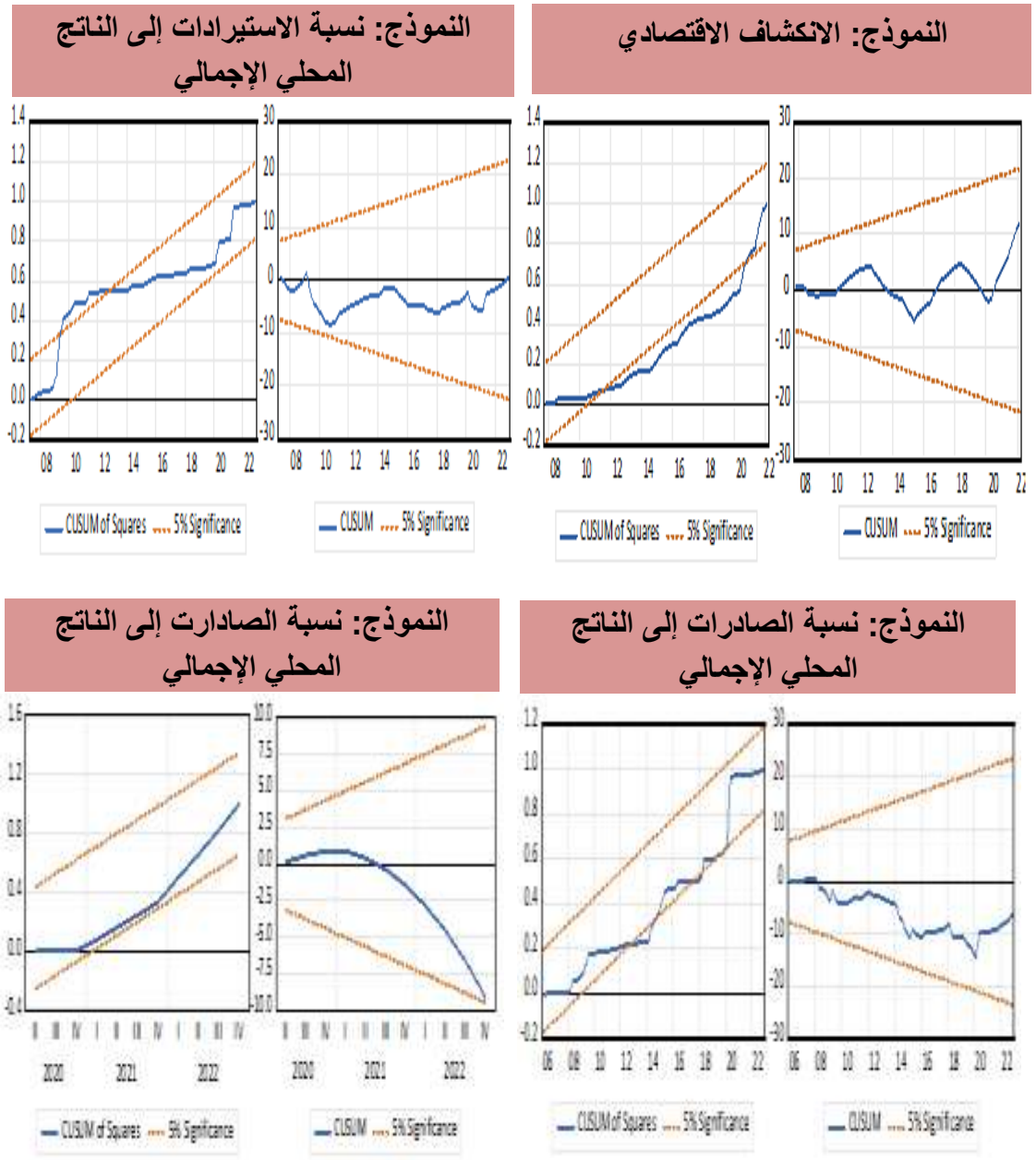

شكل (2): اختبار الاستقرارية للنماذج المقدرة

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews12).

من خلال الشكل رقم (2) يلاحظ أن النماذج المقدرة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات بأغلب الفترات يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية (5%).

الاستنتاجات والمقترحات:

اولاً. الاستنتاجات: في ضوء ما سبق من عرض وتحليل استنتج البحث ما يأتي:

1. تبين أن درجة الانكشاف للاقتصادي العراقي خلال المدة (2004-2022) مرتفعة وقد تتراوح ما بين (106.8%) و(47.5%) أي بالمعدل (67.2%) سنوياً، فهذا يدل على الارتباط والاعتماد للاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، مما يعني أن العراق من الدول الأكثر انكشافاً في العالم، مما يؤشر تبعية الاقتصاد العراقي للخارج. وسبب ذلك يعود إلى التركيز على تصدير موارد أو سلعة واحدة (النفط) هذا من جانب الصادرات، أما في الجانب الاستيرادات لا يزال الاقتصاد المحلي غير قادر على تغطية السوق المحلي بالمنتجات.
2. تبين أن التغيرات التي شهدتها سعر الصرف للدينار العراقي بعد عام 2003 كان له أثر إيجابي ومعنوي على الانكشاف الاقتصادي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، لأن يأتي على اكثر الصادرات العراقية من القطاع النفطي أي: بتعبير آخر أن سعر الصرف للدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي لا يؤثر على الصادرات هذا القطاع بل يتأثر بأسعارها عالمياً. بينما تبين أن تغيرات سعر الصرف كان له أثر سلبي (عكسي) على نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، أي: زيادة سعر الصرف للدينار العراقي يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة الأجنبية، وهذا قد يشجع ويحفز الانتاج المحلي.
3. إن محاولات والإصلاح التي قامت بها الحكومة العراقية لترشيد الانفاق الحكومي لم يساهم بشكل كبير في تحقيق الاهداف الموضوعة لها، إذ ظهر من خلال نتائج التقدير وجود أثر سلبي مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تنسجم هذه النتيجة مع واقع الاقتصاد العراقي لأن كثير من الانفاق الحكومي يخصص إلى الانفاق الاستهلاكي الانفاق الاستثماري نسبة قليلة منه. وكذلك ظهر أن الانفاق الحكومي يؤثر بشكل إيجابي (طردي) على كل من (الانكشاف الاقتصادي، نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، هذا ينسجم مع واقع الاقتصادي العراقي الذي يعاني من ضعف الجهاز الإنتاجي والاعتماد على السلعة المستوردة لتلبية الاحتياجات المحلية (التبعية الاقتصادية).
4. تبين من النتائج المقدرة أن جائحة كورونا لها أثر سلبي (عكسي) على الانكشاف الاقتصادي بمختلف مؤشراته المعتمد، لأن تراجع النشاط الإنتاجي والمعاملات التجارية في غالبية دول العالم ومنها في العراق قد أدى إلى انخفاض الانكشاف الاقتصادي خصوصاً بعد انخفاض حجم الصادرات العراقية بسبب غلق الحدود وانخفاض الطلب العالمي على النفط.
5. في إطار ما سبق من تحليل لقد تحققت فرضية البحث القائلة أن سعر الصرف للدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي له أثر إيجابي على (الانكشاف الاقتصادي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي) وأثر سلبي في كل من (نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي) في العراق.

ثانياً. المقترحات: وفي ضوء ما سبق من الاستنتاجات اقترح البحث ما يأتي:

1. العمل على تقليل درجة الانكشاف الاقتصادي إلى درجات مقبولة محلياً وعالمياً، بهدف تقليل التبعية التجارية للعراق تجاه الاقتصاد العالمي.

2. محاولة السيطرة على سعر الصرف من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية والتي تدعم بشكل مباشر الناتج المحلي الإجمالي من خلال دخول العملة الصعبة إلى العراق مما يعمل على استقرار سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وهو ما يحقق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي المنشود.
3. ضرورة العمل على تبني سياسة تجارية واضحة من شأنها ضبط حركة الصادرات والاستيرادات بما يخدم مصالح الاقتصاد العراقي وبما يسهم في تطويره من خلال صياغة وتبني سياسة انكشاف اقتصادي تسمح بدعم التوسع في استيراد السلع الرأسمالية والاستثمارية (الإنتاجية) مما يساعد على نقل التكنولوجيا وتحسين مستويات أداء عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.
4. تنويع مصادر الإيرادات العامة وتخفيض الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر رئيس للإيرادات، أي: تنويع الصادرات وتحديد الاستيرادات فضلاً عن عدم الاعتماد بشكل كامل عليها حتى لا يبقى الاقتصاد العراقي يعاني من انكشاف اقتصادي قوي والتعبية الاقتصادية بما يخدم دعم الناتج المحلي الإجمالي والنهوض بواقع الاقتصادي، ويتم تحقيق ذلك من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية والزام القطاع المصرفي بدعم الأنشطة المنتجة والقدرات الإنتاجية المحلية والصناعات الموجهة نحو التصدير فضلا عن ذلك تبني سياسات تؤدي إلى الاستخدام للموارد التي يتمتع بها العراق.
5. التقليل من الاستيرادات غير الضرورية لتقليل العجز في الحساب الجاري وتحقيق زيادة النسبي في التجارة الخارجية التي يمكن أن تسهم في زيادة النمو الاقتصادي، والعمل على تبني الحكومة قرار الشراكة الاستيراتيجي بين القطاعين العام والخاص من خلال طرح المصانع المتوقفة للاستثمار المحلي.
6. العمل على تنويع هيكل الاقتصاد العراقي من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المكونة للاقتصاد العراقي كالقطاع الزراعي والصناعي، وذلك لتجنب العجز الحاصل في الميزان التجاري من جهة، والعجز في الموازنة العامة من جهة أخرى وزيادة النمو الاقتصادي وتجنب آثار الصدمات التي قد يتعرض لها سواء نتيجة الاعتماد على الإيرادات النفطية أو بسبب تأثره بالمشكلات الاقتصادية والسياسية الدولية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. أبو مدللة، سمير مصطفى والمغربي، عيسى شحدة، (2018)، الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلة على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات 1195-2015، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، المجلد (21)، لعدد (2)، 25-48.
2. أحمد، محسن إبراهيم، (2022)، تحليل وقياس هيكل التجارة الخارجية ودرجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق للمدة (2004 – 2020)، مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة التنمية البشرية، المجلد (8)، العدد (4)، 1-12.
3. أحمد، يونس علي، (2019)، دراسة اقتصادية تحليلية لظاهرة غسيل الأموال وتأثيرها على في النمو الاقتصادية في العراق للمدة (1991-2017) الواقع والآفاق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة تكريت، المجلد (15)، العدد (45)، 246-269.

4. البدوي، رضا، (2023)، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (1971-2020): نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد (25)، العدد (1)، 81-126.
5. برنه، عبد العزيز، (2015)، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
6. البطاط، منتظر فاضل سعد والجشعمي، فايزة حسن مسجت، (2022)، تغيرات أسعار الصرف وتاثيراتها على الواقع الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2021)، المؤتمر الدولي الحادي عشر الإصلاح الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية، العدد (الخاص)، 61-72.
7. البلداوي، أحمد كاصد سعد، (2022)، أثر تقلبات سعر الصرف على سوق العراق للأوراق المالية (2004-2020)، رسالة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
8. البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية الإحصائية السنوية للمدة (2004-2022)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
9. حسن، مسلم قاسم، (2018)، أثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المؤتمر العلمي السادس، جامعة التنمية البشرية، العدد (خاص)، 113 – 98.
10. الدوسكي، ريجوان جعفر عبدالرحمن، (2022)، دراسة قياسية لأثر الانكشاف الاقتصادي على الحساب الجاري في العراق خلال المدة (1990-2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة، المجلد (18)، العدد (1)، 55-66.
11. الزركوش، علياء حسين خلف، (2019)، تحليل العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي واستدامته في العراق، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، المجلد (21)، العدد (44)، الجزء (1)، 337-355.
12. سعاد، حميدات، (2018)، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
13. سلمى، دوحة، (2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
14. سليمان، هيفاء يوسف وحمد، بشير علوان والعبدلي، سعد عبد نجم، (2023)، أثر تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط الخام على الانكشاف الاقتصادي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، المجلد (21)، العدد (76)، 25 – 42.
15. سمير، بن عبد العزيز وسفيان، بن عبد العزيز ولخضر، دولي، (2019)، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية للفترة 2001-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد (4)، العدد (3)، 117-131.

16. الشمري، ثامر عبد العالي، (2019)، اثر مرونة سعر الصرف على الصادرات والواردات الإجمالية في العراق للمدة (1991-2016)، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أحمد دراية مخبر القانون والمجتمع، المجلد (6)، العدد (1)، 23-37.
17. صالح، زبيدة نور الدين عبد الله، (2022)، تقدير محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة من (1990-2021)، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأكاديمية الأفريقية للدراسات المتقدمة، المجلد (1)، العدد (4)، 290-320.
18. صالح، شلير علي وقادر، زكي حسين، أحمد، يونس علي، (2022)، واقع مؤشرات الحكومة وأثرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996-2020)، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل، المجلد (41)، العدد (136)، 347-372.
19. صالح، لورنس يحيى وعداي، نور شدهان، (2020)، فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، المجلد (26)، العدد (119)، 371 – 391.
20. صبحي، ماهر ماجد وعواد، خالد روكان، (2023)، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (78)، 209-238.
21. الصفار، فراس حسين علي، (2023)، قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مركز ابن العربي للثقافة والنشر- فلسطين، المجلد (3)، العدد (6)، 401 - 420.
22. طه، إسراء عبدالقادر احمد، (2017)، أثر تقلبات أسعار الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية في عدد من مؤشرات الأسواق المالية لعينة من الدول العربية للفترة (1990-2012)، رسالة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
23. طه، زينة كمال وعبدالله، أحمد عباس، (2022)، تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينا العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (2004-2020)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، الإدارة والاقتصاد – جامعة الواسط، المجلد (14)، العدد (45)، 435-472.
24. عبد المجيد، علي إسماعيل وعلي، عمران حسين الطائي (2018)، قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003 – 2017)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، المجلد (16)، العدد (4)، 113-127.
25. عبد المحمدي، ناظم عبدالله والفهداوي، أحمد عبد صالح عطية، (2021)، قياس وتحليل بعض محددات النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للمدة (1995 – 2018)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد (13)، العدد (3)، 103-127.
26. عبد الهادي، بن هادي ونادية، دادو، (2021)، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1980-2019)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بو شعيب.

27. عبدالله، ياسين عثمان، (2023)، أثر صدمات سعر الصرف الأجنبي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للعراق للمدة (2004-2021)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، المجلد (21)، العدد (7)، 16-38.
28. غياط، شريف ومساعدية، جمال، (2021)، مدى تأثر سعر الصرف بتقلبات الصادرات والواردات: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2017)، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، الجامعة العربية الامريكية، المجلد (7)، العدد (2)، 50-83.
29. كاظم، بيداء جواد ومحمد، علاء جاسم، (2023)، قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة (2004 – 2022)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الإدارة والاقتصاد – جامعة الواسط، المجلد (15)، العدد (46)، 620-639.
30. كريمة، جلابي (2021)، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.
31. محمد، ماهر حسن حمد، (2018)، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.
32. محمد، هاوناز عمر وفرج، ماردين محسوم، (2022)، أثر الإصلاح الاقتصادي على بعض المتغيرات الكلية في العراق للمدة (2003-2021)، مجلة اقتصاديات الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة فلوجة، المجلد (4)، العدد (3)، 119-140.
33. محمود، حبيب، (2011)، تحليل التجارة الخارجية في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، المجلد (33)، العدد (1)، 29-51.
34. محمود، محمود رجب، (2022)، أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر الفترة من 1990-2020، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، المجلد (44)، العدد (3)، 376-421.
35. مليكة، بوشعالة، (2021)، أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي.
36. الهادي، بن رحمة، (2019)، أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية: الجزائر أنموذجا دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم.
37. وفاء، مبارك، (2024)، أثر تغيرات سعر الصرف على أداء مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية تمتد من 2005 إلى 2022)، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي آفلو معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد (8)، العدد (1)، 12-26.
38. الياسري، اية جمال غني والساعدي، علية حسين علي، (2022)، الاقتصاد العراقي في مؤشرات التبعية الاقتصادية لدول التنافس الإقليمي بعد عام 2003، مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة كربلاء، المجلد (41)، العدد (2)، الجزء (1)، 578-589.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Khan, Twana Najaf Muhamad. (2019). The Impact of Financial Development on Economic Growth in Some Developed and Developing Countries: Focusing on Iraqi Economy For the Period (1970 – 2018). PhD thesis. College of Administration and Economics. University of Sulaimani.
2. Nguyen, V. M. H., Ho, T. H., Nguyen, L. H., & Pham, A. T. H. (2023). The Impact of Trade Openness on Economic Stability in Asian Countries. Sustainability, 15(15), 11736.
3. Shah, M. Bangash, H. Ali, Z. (2021). Exchange Rate Volatility and The Behavior of Trade in Pakistan: A Comparative Analysis, Journal of Management Research, 7(2), 69 -91.
4. Srivastava, H., & Priya Soloman, D. S. P. S. (2021). Impact of Real Exchange Rate and Trade Openness on Sectoral Indices of Banking and Auto Industry: An Analysis of Vecm Based Granger Causality Test. Annals of the Romanian Society for Cell Biology, 25(4), 15965-15972.
5. Wichmann, Robert and Brooks, Chris. (2019). Introductory Econometrics for Finance. 4TH Edition. The ICMA Centre, University of Reading. UK.
6. Winee, B. F., & Olulu-Briggs, O. V. (2016). Trade openness, financial development, and the Nigerian economy. American International Journal of Contemporary Research, 6(3), 170-183.
7. Yihunie, sefinew ayele. (2019). the impact of trade openness and real effective exchange rate on economic growth: the case of east African countries. Master thesis, Mary's university - institute of agriculture.